التكليف النصفي: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

مقرر: السياسات الاقتصادية

الشرق أكاديميا

د. أحمد ذكر الله

26/06/2022

الطالب: محمد العشوة

لطالما كانت الدول أو السلطة التي تحكم الشعوب والمجتمعات عبر التاريخ تلعب أدوارا هامة في المجتمع من دفاع وتعليم وصحة .....الخ.

ومع بداية ظهور الدولة القومية وزيادة مسؤولياتها زادت نفقاتها زيادة كبيرة وأصبح حجم إيرادات هذه الدول لا يسد حجم المدفوعات أو النفقات الواجب إنفاقها من قبل الدولة، الأمر الذي يدفع بهذه الدولة إلى اللجوء للدين أو الاقتراض لسد العجز الحاصل لديها في ميزان الواردات والمدفوعات.

سوف نتناول في مقالنا هذا القروض العامة بشقيها الداخلية والخارجية وأثرها على الاقتصاد.

أولا: الاقتراض

الاقتراض: هو كل ما تقترضه الدولة أو أحد هيئاتها من أفراد وهيئات خاصة أو عامة سواء كانت محلية أو أجنبية، على أن تلتزم برد هذه الأموال في الوقت المحدد لها، مصحوبة بالفوائد عليها وفقا لشروط القروض، وتنقسم القروض إلى قروض داخلية وقروض خارجية.

وباختصار فإن:

القروض الداخلية: هي ما تقترضه الدولة من داخل أراضيها الإقليمية وتكون بالعملة المحلية للدولة.

أما القروض الخارجية: فهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من خارج أراضيها سواء من مؤسسات دولية أو دول أخرى أو أفراد، وتكون بالعملة الأجنبية.

ثانيا: أثر القروض الداخلية على الاقتصاد:

وفقا لما يقوله (عبد العزيز،2018) فإن أثار القروض الداخلية ما يلي:

1\_ عند الاقتراض الداخلي فإن الدولة تقوم باقتطاع جزء من المال المعد للاستهلاك أو الاستثمار داخل المجتمع، بمعنى أنها تزاحم القطاع الخاص والأفراد على المعروض من الأموال المعدة للاستثمار، وهذا قد يؤدي إلى انكماش في الاقتصاد.

2\_عند الانفاق فإن هذه القروض تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد والتحقيق انتعاش في الاقتصاد وخاصة إذا ما تم إنفاق هذه القروض في القطاعات الانتاجية وتحقيق تنمية حقيقية في الاقتصاد.

3\_أما في مرحلة خدمة الدين فهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق العام، وقد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض جديدة أو زيادة عبء الضرائب، وهنا تنتقل عملية توزيع الثروة لصالح الفئات مرتفعة الدخل باعتبار أنهم هم بالغالب من يكتتبون في سندات الدين العام، بالمقابل فإن الأصحاب الدخول المنخفضة هم من يتحملون نسبة كبيرة من الضرائب مما يحدث اختلال في البنية الاجتماعية الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد.

4\_في مرحلة استحقاق الدين والسداد، ففي هذه الحالة إذا ما وجه أصحاب هذه السندات الأموال للاستثمار فإن الأثر سيكون إيجابيا على الاقتصاد خاصة عندما يكون الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، والأمر ذاته يحدث عندما تتوجه هذه الأموال للاستهلاك عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد يعمل بمستوى التشغيل الكامل فسوف تحدث أثرا سلبيا على الاقتصاد وزيادة معدل التضخم.

ثالثا: أثر القروض الخارجية على الاقتصاد:

وفقا لما يقوله (عبد العزيز،2018) فإن أثار القروض الخارجية ما يلي:

1\_تعمل القروض الخارجية عند إصدارها على ضخ أموال أكثر إلى الاقتصاد على عكس القروض الداخلية، مما يؤدي إلى زيادة الأموال المعروضة للاستهلاك أو الاستثمار وبالتالي تحقيق نمو وتوسع في الاقتصاد.

2\_وعلى غرار القروض الداخلية فإن إنفاق هذه القروض يعمل على تحقيق انتعاش في الاقتصاد وزيادة الإنتاجية سواء أكان قد تم انفاقها على قطاعات خدمية واستهلاكية (بشكل معونات أو غيرها) أو على قطاعات إنتاجية فيزداد حجم الاستثمار العام (شرط ألا ينافس هذا الاستثمار القطاع الخاص)، كما ويؤثر زيادة الاستثمار العام على بشكل إيجابي في أوقات الكساد حيث تعمل الحكومة على ضخ أموال في الاقتصاد وتعمل على إعادة تحريك عجلة الاقتصاد.

3\_في مرحلة خدمة الدين فالذي يحدث في القروض الداخلية يحدث في القروض الخارجية حيث تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وربما زيادة في الضرائب وإحداث ضرائب جديدة وغيرها.

4\_في مرحلة السداد، إن هذا النوع من القروض يمثل انتقال جزء من ثروة الدولة إلى الخارج وأيضا يكون بالعملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات والاقتصاد القومي، فضلا عن أن الدولة ستكون بحاجة لسحب المعروض من العملات الأجنبية لصالح سداد الديون مما يؤدي لزيادة الطلب على هذه العملات وارتفاع في أسعار الصرف وزيادة التضخم.

وختاما:

أيا ما كان نوع القروض داخلية أم خارجية فإن الكلمة الفصل التي تحدد ما إذا كانت هذه القروض لصالح الاقتصاد القومي أم لا هي في أين ننفق هذه القروض، فإذا ما تم إنفاقها في الاستثمار والتنمية وبناء مشاريع تدر دخلا على الدولة فإن هذه المشاريع سوف تعمل على خدمة هذه الديون وسدادها وإنعاش الاقتصاد، أما إذا كانت هذه القروض سوف تنفق في النفقات الجارية بشكل رواتب ونفقات إدارية للدولة فإنها سوف تضيف عبء على عبء وكارثة على كارثة للاقتصاد القومي.

المصادر:

عبد العزيز، بوخلو. (2018). دور القروض العامة في تمويل الإنفاق الحكومي [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع من خلال الرابط:

<http://www.univ-bejaia.dz/dspace/bitstream/handle/123456789/11672/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A.pdf?sequence=1&isAllowed=y>